

استناداً إلى الاتفاقيات والتفاهات الموقعة بين الفصائل الفلسطينية لإنهاء الإنقسام، فقد تم الاتفاق على الآليات التالية من أجل تنفيذ هذه الاتفاقيات والتفاهات:

1. تشكيل حكومة وحدة وطنية، تتحمل مسؤولياتها المدنية والأمنية، وتمارس صلاحياتها كاملة في كافة مناطق السلطة الوطنية، في إطار وحدة النظام السياسي الفلسطيني، وفق الأنظمة والقوانين المعمول بها، وتنفيذ كافة بنود وثيقة الوفاق الوطني 2011/5/4م لإنهاء الإنقسام بكل مسوره، وإعادة توحيد المؤسسات كافة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتهيئة الأوضاع لإجراء الانتخابات العامة الشاملة، وإعادة الإعمار، وفك الحصار، ومعالجة آثار الحصار بكافة مسوره وأشكاله، سواء في قضايا المعابر، وإعادة بناء وهيكله الأجهزة الأمنية وفق ما جاء في اتفاق القاهرة، وحل قضية الموظفين وفق الآلية التي وردت في اتفاق القاهرة 2011م، وتفاهات القاهرة بتاريخ 2014/9/25م، على أن تشكل حكومة الوحدة الوطنية اللجنة القانونية والإدارية بالتشاور مع حركتي فتح وحماس، بما يؤدي إلى دمج جميع الموظفين في الهيكل الوظيفي للسلطة الوطنية، وأن يصرف لهم جزء من مخصصاتهم خلال فترة عمل اللجنة القانونية والإدارية (بتم التفاه النهائي فيما يتعلق بموضوع الموظفين عند لقاء الأخوين أبو مازن وأبو الوليد).
2. يتم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بعد مشاورات وتفاه الرئيس مع القوى والفصائل والفعاليات الفلسطينية، وتقسيم اليمين أمام الرئيس بعد إصداره المرسوم بتشكيلها، وذلك وفق الأنظمة والأعراف المعمول بها.
3. إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ومجلس وطني، ويقوم الرئيس بتحديد موعد الانتخابات بالتشاور مع جميع القوى والفعاليات الوطنية، على أن يتم إجراء الانتخابات بعد سنة أشهر من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وإنجاز مقتضيات ومنطلقات إجراء الانتخابات العامة، والتحضيرات اللازمة، وإنجاز القضايا العالقة الخاصة بذلك، بما فيها إنجاز الأنظمة والقوانين ذات الصلة بها.

4. التأكيد على تطبيق ما تم الاتفاق عليه من أجل تفعيل المجلس التشريعي، والقيام بمهامه كاملة وفق القانون، على أن يقوم الرئيس بإصدار المرسوم الخاص بدعوة المجلس التشريعي لعقد دورته التي تبدأ بعد ستة أسابيع من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وتقوم الكتل والقوائم البرلمانية بالتحضير لانعقاد الدورة خلال الفترة التي تسبق انعقاده.

5. عقد اجتماع لجنة تفعيل وتطوير م.ت.ف لممارسة مهامها المنصوص عليها في اتفاق القاهرة 2011م في موعد أقصاه خمسة أسابيع من تاريخ تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، والتأكيد على تواصل اجتماعاتها من أجل تنفيذ المهام الموكلة لها.

6. تبدأ حكومة الوحدة الوطنية فور تشكيلها وممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها العمل على معالجة آثار الانقسام، بما في ذلك قضايا المصالحة المجتمعية، والحريات العامة، والتعاون مع لجنة الحريات العامة، ولجنة المصالحة المجتمعية ولجانها الفرعية في هذا المجال، لتنفيذ مهامها وفق اتفاق المصالحة الصادر بتاريخ 2011/5/4.

■ أساس التشاور الوارد في الورقة هو التفاهم والتوافق بين حركتي فتح وحماس.

الدوحة

2016/3/26م